مجلة "آفاق فكرية"

رت م د :2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

ص. ص. 205 - 221

إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر: تحديات المنهج والمجتمع

The problem of social sciences in Algeria: method and society challenges

سليمان سليماني

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، slimanisociologue@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/24 **تاريخ القبول:** 2021/05/07 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

ملخص

تعتبر السياحة من أهم الصناعات والقطاعات الاقتصادية، بسبب ما تعرفه من منافسة عالمية وما تفرضه التطورات الحديثة من تحديات كبيرة عليها، مما يجعل الهيئات المعنية بهذا القطاع تواكبها من أجل ضمان الاستمرارية خاصة في ظل توظيف التكنولوجيات الحديثة في المجال السياحي.

إن اجتماع قطاع السياحة والتكنولوجيا الحديثة أدى إلى ظهور مجال أو مفهوم جديد هو السياحة الالكترونية التي أضحت بالنسبة للقطاع السياحي ضرورة ملحة تساهم في تنشيط الممارسات السياحية، عبر مختلف المواقع، التطبيقات الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم الخدمات الإعلامية، الاتصالية والتفاعلية، لكن لكي تحقق الاستفادة من السياحة الالكترونية لبد من توفير قاعدة وبنى التكنولوجيات الحديثة ومختلف التشريعات المتعلقة بتطبيقاتها بهدف تنمية هذا القطاع وتسهيل مختلف الخدمات السياحية.

ومن تم تتناول هذه الورقة البحثية، مفهوم السياحة الالكترونية من خلال إبراز أثرها على السياحة ومتطلبات تطبيقها.

كلمات مفتاحية:التكنولوجيات الحديثة، السياحة الالكترونية، شبكة الانترنت.

Abstract

Tourism is considered one of the most important industries and economic sectors, due to what it knows of global competition and the great challenges that modern developments impose on the tourism industry, which makes the bodies concerned with this sector, keep pace with them in order to ensure continuity, especially in employing modern technology in the tourism field.

The meeting of the tourism sector and modern technology led to the emergence of a new sector or concept, e-tourism, which for the tourism sector has become an urgent necessity that contributes to the revitalization of tourism practices, through various websites, electronic applications and social media E-tourism is the analysis, design, implementation and application of IT and e-commerce solutions in the travel and tourism industry; as well as the analysis of the respective economic processes and market structures and customer relationship management. The potential for *e-tourism* is considerable despite the limited impact of ICT in developing countries. The majority of developing countries are mainly concerned with setting up informative *e-tourism* websites to market their destinations.

This research paper, introduce of e-tourism and the statement of the importance of tourism electronic and its impact on the tourism sector.

Key words: New Technologies, E- tourism, internet

مقدمة:

تنشأ العلوم عادة في بيئات اجتماعية خاصةٍ، فتتلون بلونها و تأخذ في النهاية هويتها، فتغدو تلك العلوم عنصرا من عناصر الثقافة لديها. ولما كانت العلوم منجزات مطلوبة لذتها من جهة ومطلوبة لما يمكن أن تقدمه من رقي وازدهار من جهة أخرى، كان و لا بد من أن تُستقدم إلى بيئات خارج موطنها منعت ظروف موضوعية وأخرى ذاتية انبثاق تلك العلوم بها. بيد أنه لا يمكن اعتبار العلم و المعرفة عامة و العلوم الاجتماعية خاصة، قوانين وقضايا يمكن التصرف فيها كما نتصرف في الأشياء غيرها. إن الذي يعطي للعلوم والمعارف قيمتها وأصالتها هو الحامل الثقافي الذي نتجت عنه، فصارت بذلك امتدادا من امتداداته ومعلما من معالمه. لعل هذا التشابك التكاملي بين العلم والأنماط الثقافية الاجتماعية يعتبر من أهم ما يصعب محاولة استزراع تلك العلوم في ثقافات غريبة عنها. إن الإقدام على مثل تلك المحاولة والإصرار على النجاح فيها، يتطلب جهودا واعية وشاملة دؤوبة ومتنوعة تتعلق بتهيئة الأرضيات الاجتماعية والفكرية والمؤسساتية.

والسؤال العام الجدير بالطرح في هذا الصدد هو: ما هي مجمل العوائق الأصلية الملازمة للعلوم الاجتماعية منذ نشأتها، وما الإشكالات الأنثروبولوجية[1] والمجتمعية الفكرية والسلوكية المحلية المتحدية التي أُستقدمت في سياقها إلى الجزائر؟

من أجل ذلك، سنتناول ثلاثة محاور، يخص الأول مشكلة أصيلة وعالمية لصيقة بالعلوم الاجتماعية متعلقة بمعضلة المناهج في هذا النوع من العلوم، ومدى عرقلة الاختلاف الإبستمولوجي والمنهجي لعملية الدراسة الواقعية للظاهرة الاجتماعية. أما المحور الثاني فنتناول ضمنه و بخلفية أنثروبولوجية عامة: الكيفية التي اِسْتَقبَلتْ بها الذهنيةُ الجزائرية هذه العلوم، كما نتناول بعض الأحداث الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية التي أثرت على نتاجها العلمي. في حين نخصص المحور الثالث لملمح أنثروبولوجي خالص: ديني وإثني، يستند إلى رؤى كوكبة من المفكرين الاجتماعيين و يتعلق بالتضارب الحاصل في توصيف طبيعة المجتمع الجزائري، ودلالات ذلك في نجاح أو فشل عملية استنبات العلوم الاجتماعية بالجزائر.

---

[1] لا نقصد هنا بالأنثروبولوجيا العلم الذي يدرس الأبعاد الاجتماعية و الثقافية وغيرها عند الشعوب البدائية (وإن كانت الأنتروبولوجيا اليوم تتناول كثيرا من ظواهر العوالم الحديثة..)، وإنما نقصد بها مواضيعها السلوكية الاجتماعية و الثقافية التقليدية التي مازالت سائدة في مجتمعاتنا المعتبرة حديثة.

قبل الخوض في مضامين هذا البحث، يستحسن توضيح بعض المصطلحات الأساسية حتى تنضبط دلالاتها ويسهل على القارئ الإلمام بها في سياقاتها المختلفة في ثنايا هذا البحث. من ذلك مصطلح: "العلوم الاجتماعية" وهي تلك المجموعة من العلوم التي لا تهتم بالإنسان بحد ذاته، وإنما هي تلك التي تشترك في دراسة وتحليل مجموع السلوكيات الاجتماعية التي لا يمكن أن تُفهم إلا في إطار وجود جماعة اجتماعية (Alpe, 2013, p.329). أما المنهج الكمي في العلوم الاجتماعية فهو ذلك الأسلوب الذي يستخدم القياسات والتكميم في دراسة الظواهر الاجتماعية، و الذي ميز تطور العلوم كلها. ومن أبرز من ساهم في إدخال هذا المنهج إلى هذه العلوم "أودولف كيتلي" البلجيكي، حيث طبق نظرية الاحتمالات على علوم الفكر والسياسة، كما أبان "إ. دوركايم" في كتابه: قواعد المنهج السوسيولوجي عن اهتمام كبير بهذا المنهج (Ferréol, 2013, p.155). بالمقابل، فإن المنهج الكيفي هو ذلك الأسلوب الذي يسعى إلى فهم الظواهر الاجتماعية من الداخل، أي محاولة فهم مقاصد الفعلين الاجتماعيين إزاء سلوكياتهم الاجتماعية. وهو المنهج الذي يستخدم جملة من التقنيات مثل التحقيق الميداني أو استخلاص الشهادات..(Beitone et al, 2004, p.26). أما مصطلح الأنثبولوجيا فهو -حسب ليفي ستروس- ذلك العلم الاجتماعي و الثقافي العام الذي يخص الإنسان [البدائي خاصة] (Beitone et al, 2004, p.334)

بينما الأبستمولوجيا هي دراسة شروط إنتاج المعرفة العلمية والتصديق عليها (Alpe, 2013, p130). أما الدين فقد اختلف في تعريفه رواد العلوم الاجتماعية اختلافا بَيّنا حين تنازعوا في جوهره.. لكن في النهاية استقروا على وجوب دراسة التدين بدل الدين نفسه (Boudon et al, 2005, p.198). أما الإثنية فهي مجموعة أفراد تنحدر من أصل واحد وتمتلك تقاليد ثقافية مشتركة (Ferréol, 2013, p.103)

1. الصعوبات المنهجية والإبستمولوجية الملازمة للعلوم الاجتماعية:

الذي يبدو عند تأمل الخلافات والصعوبات المنهجية التي عادة ما تُثار بين المشتغلين في حقل العلوم الاجتماعية، هو أن أصل هذا الجدل يرجع إلى تساءل قديم يتعلق بالفروق بين " الطبيعة " و" المجتمع " والذي يفترض- وفق منطق ما- استخدام مناهج مختلفة تماما عند البحث في كل منهما (شكري و علي محمد ، د ت ، ص. 55).

وعلى الرغم من أن العلم عموما يختص بخاصية الوضعية وجوبا ، إلا أنه قد وُجد تيار من الفكر أعقب "Wilhelm Dilthey" (1833-1911) قد أكد على وجوب ترسيخ القطيعة الجذرية بين علوم الطبيعة والعلوم الروحية. هذا الصنف الأخير، لا يجب أن يستند في بناءه على المنهجية المعتمدة في العلوم الأولى، على اعتبار أنها مواضيع مختلفة تماما. ففي العلوم الطبيعية، التي تكون مواضيعها خارجة عنا، يمكن الالتزام بعملية الشرح وتشكيل خطاب موضوعي يتسم بالمصداقية العالية القبول. في العلوم العقلية (أو الروحية أي الإنسانية) يمكننا اللجوء إلى الفهم عن طريق الاستبطان للوصول إلى إدراك معاني الأفعال الإنسانية الاجتماعية (Beitone et al, 2004, p.10)

لقد نبه " ديلتي " " Wilhelm Dilthey " الفيلسوف الألماني، في كتابه : مقدمة في علوم الفكر 1883، الأذهان إلى ضرورة ضمان استقلالية ما أسماه بـ"علوم الفكر" الباحثة في مواضيع التاريخ والاجتماع والتي تبدو له ذات طابع متميز ، بحيث لا يمكنها التطور وفق نموذج العلوم الطبيعية . والحالة هذه يجب، إذن، تطوير مناهج خاصة تتناسب وأصالة مواضيع تلك العلوم. إن المشكلة بالنسبة له هي أكبر من مجرد نقل المناهج من المجال الطبيعي إلى المجال الاجتماعي، مستدلا بالبحوث في علم الاجتماع التي تهدف إلى بلوغ الدلالات بقطع النظر عن الاهتمامات التي ترمي إلى الوقوف على الأسباب المنشئة. لا يتأتى ذلك إلاّ بأن يتكلف المؤرخ والسوسيولوجي العيش في وضعية من عايشوا تلك الظواهر الاجتماعية. بهذا يكون " ديلتي " قد مال به الدفاع عن خصوصية العلوم الاجتماعية وتميزها عن العلوم الطبيعية، إلى جعل التاريخ وعلم الاجتماع تحت سلطة علم النفس، حيث يقتضي تفهم الظواهر من هذا النوع مشاركة عاطفية مباشرة ضمن حياة الآخر المدروس .

غير أنه في مؤلفاته المتأخرة: (بناء العالم التاريخي في علوم الفكر، 1910 م، ونظرية تصورات العالم، 1911م)، حاول التخفيف من غلواء ذلك الخضوع بجعل الفهم أقل ذاتية، فبتوصله إلى المزاوجة بين البعد السببي والبعد المعنوي للأحداث الاجتماعية، دشن "ديلتي" التقليد الألماني المتمثل في علم الاجتماع الفهمي (عرابي،2007 ، ص.20).

إذا تحولنا إلى "ريكرت Heinrich Rickert" (1863- 1936)، الفيلسوف الألماني والكانطي المحدث، فهو يقف موقفا مميزا داخل المدرسة الألمانية، فقد طور توجها يتأسس على وجود صنفين من العلوم: علوم الطبيعة والتي تعتمد على الخصائص العامة للظواهر وإقرار علاقات منتظمة بينها ذات طبيعة رياضية وفق النموذج النيوتوني والأنشتايني، وصِنف ثان من الإنتاج العلمي مُميِز للعلوم

التاريخية أو علوم الثقافة (العلوم الاجتماعية ويسمى أيضا العلوم الرخوة). في هذه الحالة لا يمكن الحديث عن التعميم أو الانتظام أو الحتمية، بل المطلوب – حسب ريكرت ومعه فيبر "weber Max" (1864-1920)- اللجوء إلى تقنية تعتمد على الانتقائية في دراسة الحوادث التاريخية (ظاهرة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، علمية ...) على اعتبار أنه يتعذر تتبع كل التفاصيل .. هذه الانتقائية تكون بدلالة ما يسميه "ريكرت" و" فيبر" القيمة المختارة أي إرجاع الحدث التاريخي إلى قيمة معينة، لا بتقديم أحكام قيمية و إنما بإرجاع الموضوع أو المادة المدروسة إلى القيمة الجمالية، الدينية، السياسية التي لا تفهم إلا في ضوئها (Aron,1967 ,p. 508) .

في الاتجاه نفسه، يذهب " هوسرل Husserl Edmund " (1859-1938) الفيلسوف الألماني هو الآخر و المؤسس للفلسفة الظاهراتية، فقد كان من أشد المنتقدين للمنهج الوضعي بسبب أن هذا الأخير لم يعد يهتم بالواقع الاجتماعي. ففي دراسته (أزمة العلوم الأوروبية والفينومونولوجية المتعالية، مدخل إلى الفلسفة الفينومونولوجية)، أرجع " هوسرل " أزمة العلوم الاجتماعية الأوروبية إلى المنهج الوضعي، وقطع الصلة بين العلم و الحياة اليومية، واهتم بتقنيات البحث و دقة النتائج أكثر من اهتمامه بدراسة الوقائع الاجتماعية و الإنسانية، وقد عُرف ذلك بصنمية المنهج عنده .

فلقد أصر على أن هذا الوجه لا يمكنه أن يعطينا جوابا عن الأسئلة المتعلقة بمعنى وجودنا، وعقلنا، وحياتنا. لقد نفت الوضعية باسم الموضوعية الأسئلة المتعلقة بالإنسان من قاموسها، فهي تُشَيِّئُ الإنسان وتفصله عن الحياة اليومية، كما أنها تجرده من آدميته (عرابي، 2007، ص.21) .

بالمقابل، إذا عدنا إلى المدرسة الفرنسية، فإن السياق الإبستمولوجي والفكري والمنهجي سوف ينقلب رأسا على عقب. ولنأخذ مثالا واحدا آلا وهو التوجه الدوركايمي في دراسة الظواهر الاجتماعية: يقرر دوركايم في قاعدة يصفها بالأساسية وهي اعتباره الظواهر الاجتماعية أشياء، فيقول: إنه في الوقت الذي يعكف فيه العلميون على بحث الظواهر واتخاذها مشاريع مواضيع علمية، تكون هذه الظواهر ذاتها قد اتخذت تصورات ما سابقة لدى الناس ليس من شأنها سوى التشويش وعرقلة البحث الموضوعي في العادة . إن التفكير في الحوادث ومحاولة فهمها بطريقة تلقائية وغريزية تكون في العادة سابقة عن العلم . إن الإنسان لا يمكنه العيش وسط أشياء دون أن يكوّن بخصوصها أفكارا

ما. وبعبارة أخرى فإن الأفراد لا يمكنهم انتظار العلم وحقائقَه حتى يتعاملوا مع تلك الظواهر ويضبطوا سلوكياتهم وفقها وباتجاهها.

في السياق ذاته، يرى دوركايم أن تعاملنا مع الأشياء ينتج عنه تصور ما لا يمثل بالضرورة تلك الأشياء ذاتها، ولكنه يقوم لدينا مقام الأشياء نفسها، فتتركز مقارباتنا الفكرية حول تصورتنا للأشياء لا حول الأشياء ذاتها، فعوض أن نلاحظ الأشياء ونصفها ونقارنها، نكتفي بما نعتقده عنها. فبدلا من أن نقيم صرح علم للوقائع، نغرق في تحاليل إيديولوجية خاصة بالأشياء. وعلى الرغم من هذا التوجه الذي يحذر منه دوركايم، إلا أنه لا تُستبعد صحة بعض الملاحظات المتعلقة به، غير أنه يستدرك فيقول: "المرفوض هو أن نقر استنتاجات ما ثم نذهب نبحث البرهنة عليها في حين المطلوب هو الانطلاق من ملاحظة الأشياء وتحليل العلاقات بينها للوصول إلى الاستنتاجات اللازمة." (Durkheim , 1999 ,p 15) .

هكذا يؤسس دوركايم لفلسفته الخاصة بالظواهر الاجتماعية، كما يؤسس لنظرة متباينة تماما عن نظرة المدرسة الألمانية . إن دوركايم وهو يتعامل مع هذا الصنف من الظواهر لا يعير كثير اهتمام بمصدرها بقدر ما يهتم بها وبطبيعتها هي ذاتها. من أجل تثبيت هذه الفلسفة نجده يقول: " ... غير أن الظواهر الاجتماعية هي أشياء ويجب التعامل معها على أنها أشياء، ولا ضرورة لتفلسف بخصوص طبيعتها.. يكفي أن نلاحظ أنها المعطى الوحيد والمتاح لعالم الاجتماع. إن الشيء، في واقع الأمر، هو كل معطى، هو كل متاح، أو بالأحرى هو كل ما يخضع للملاحظة ". هذا المعطى الشيئاني الذي تتميز به الظواهر الاجتماعية -بحسب دوركيام- والذي لا يمكن دحضه بأي حال من الأحوال، يعتبر عنده نقطة انطلاق العلم . فما هو معطى للملاحِظ، ليست هي المعاني التي يكونها الناس عن القيمة فهذه الأخيرة لا يمكن إدراكها وإخضاعها للتعامل العلمي. وعليه يجب اعتبار الظواهر الاجتماعية في ذاتها فقط منفصلة عن وعي و تمثل من تصدر عنه، لتكون الدراسة من خارجها لأنها تبدو لنا على هذا النحو في حقيقة الواقع (Durkheim , 1999,p 28) .

أما الواجب العلمي عند دوركايم، فإنه يقضي بالانتقال من الأشياء المدروسة إلى تكوين معان عنها فتكون ذات مصداقية على اعتبار أن هذه المدركات والمعاني لا تقوم مقام الأشياء نفسها وليس بالضرورة أن تُعبر الأفكار الفجة بأمانة عن حقائق الأشياء حتى ولو صدقت.

يخلص دوركايم إلى أن المعاني التي تنشأ على هذا النحو لا تكون دقيقة من الناحية العلمية إلا على وجه التقريب (دوركايم، 1988، ص.70)، وحتى نصل إلى علم دقيق وخال من الأوهام وجب اعتبار الظواهر الاجتماعية أشياء و وجب أن تدرس على أنها أشياء . فإن الشيء هو حقيقة ما يقع تحت ملاحظاتنا، أو هو ما يفرض على حواسنا. ولا ريب أن الظواهر الاجتماعية تنطوي على هذه الخاصية. ليخلص إلى نتيجة هامة في مسعاه : فليس الفكرة التي يكونها الناس لأنفسهم عن القيمة شيء يقع تحت الحس (دوركيام، 1988، ص.90). يستند دوركايم في ذلك على ركيزتين :

الأولى: افتراض وحدة الطبيعة، أي أن الوقائع المجتمعية تمثل جزءا من العالم الطبيعي وأن القوانين المتحكمة واحدة وأن العلية والحتمية واحدة. **الثانية**: تميز علم الاجتماع بموضوعاته المستقلة عن الموضوعات الخاصة بالعلوم الأخرى .

فدوركايم يركز على أهمية تحديد الموضوع قبل أن يهتم بالمنهج. وللحد من غلواء هذا التوجه الشيئاني، ترد مادلين قرافيتز (Madeleine Grawitz) معتبرة أن إدخال النهج التكميمي عند دراسة الظواهر الاجتماعية يمكن أن يضعف عملية البحوث الاجتماعية من وجهين :

من وجه المحاذير المتأتية من طريقة استعمال المناهج الكمية ذاتها، ومن وجه آخر وهو المحدودية الملازمة لتلك المناهج في الكشف عن خبايا الظواهر الاجتماعية. وتضيف قائلة إن ما يفعله التكميم في الدراسات الاجتماعية هو عين ما تفعله الشكلانية الدينية عندما تجبر المؤمنين على الانحصار في طقوس جوفاء لا تنفذ إلى الأعماق الروحانية للأفراد (Grawitz , 2001 ,p.373).

بمقارنة سريعة بين المدرسة الألمانية و توجهاتها السالفة الذكر و المدرسة الفرنسية و رؤيتها للظواهر الاجتماعية، يتضح أن علم الاجتماع يواجه معضلة إبستمولوجية كبيرة ملازمة لطبيعته. وتأسيسا على هذا، ألا تكون محاولة المماثلة والمطابقة بين علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية محاولة تعسفية تنم عن عجز يعاني منه المجتمع العلمي ولا يزال في إيجاد سبل تُعَرِّفُه بخبايا وأسرار الحياة ذاتها قبل سبر أغوار الحياة الاجتماعية لاحقا؟ ألا تكون هذه المماثلة الموصوفة بالتعسف عند الكثير، إهدارا لطاقات ضخمة، لو أُنفقت في بلورة براديكمات، لكانت وضعية العلوم المسماة بالروحية أحسن حالا وأكثر مردودية ؟ نقول هذا لأن مؤشرات الخيبة بادية عند بعضهم بجلاء ومأساوية: يقول بورديو

(1930- 2002) (Pierre Bourdieu) في كتابه الشهير (Le métier de sociologue): العلوم الإنسانية [بما فيها الاجتماعية] تتحدث عن مناهجها عندما تتحدث العلوم الصلبة[علوم الطبيعة] عن نتائجها ! وعليه، فما هي الخيارات العلمية والعملية التي تبرر للباحثين الاجتماعيين في الجزائر- مثلا - تفضيل توجه على آخر أو المزاوجة بينهما أو شق طريق ثالث يكون بديلا عن الانغلاق فيما أنتجه الآخرون ؟ وما هي القدرات الموضوعية والذاتية الفعلية المتاحة لبلوغ ذلك؟

2. التحديات المؤسساتية للعلوم الاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال:

غداة الاستقلال، لم يكن ضمن الجزائريين الذين يرتادون الجامعات من يمكن أن يوصف بالمعلم الكبير في الشؤون الاجتماعية. أما بخصوص إمكانية الاستلهام الرسمي من التراث المنتج قبل الاستقلال، فقد تَحُول دونه الشكوك والريبة الصادرة عن النزعة الإيديولوجية والثورية المتحكمة في النفسية الجزائرية وقتئذ. ولعل هذا ما دفع مصطفى الأشرف في كتابه (الجزائر الأمة والمجتمع) إلى التنبيه على ضرورة الحد من العاطفة الوطنية الزائدة والمانعة من التعامل مع الآخر على أساس نفعي.

في الستينيات، وتحت ضغط الضرورة، استقدمت الجزائر عددا من المتخصصين الاجتماعيين من أوروبا ومن الشرق الأوسط بهدف الانفتاح على هذه العلوم. في هذه الفترة كان الباحثون الجزائريون لا يزالون في طور إعداد رسائلهم الأكاديمية ومنهم: محمد أركون، علي مراد، بن شيخ، صياد .... في هذه الفترة بدأت السلطات العمومية إرساء البوادر الأولى للعلوم الاجتماعية : انعقاد المؤتمر الأول للعلوم الاجتماعية سنة 1971 متزامنا مع إصلاحات التعليم العالي بهدف القطيعة النهائية مع التراث الفرنسي. في سنة 1974 انعقد المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع. تلك هي أهم المحطات العلمية التي ميزت هذه الفترة (Lardjane ,2008 ,p 93) .

طيلة السبعينيات بعد الاستقلال ، دخل المجتمع الجزائري في حركية متسارعة مست جميع القطاعات، مما جعل التحديات تنتصب في وجه العلوم الاجتماعية عامة و في وجه علم الاجتماع خاصة. لكن هل كانت هذه العلوم جاهزة للتعامل مع هكذا مواقف ؟ أما بخصوص علم الاجتماع فإن (شولي Claudine Chaulet) تجيب بالنفي بحيث لم يكن هذه العلم قد تبلور بعدُ محليا، فيمكنه تفهم التحولات الجذرية الجارية في المجتمع رغم وجود دراسات جادة ومؤسسة،

ورغم النشاطات المكثفة في هذا الصدد التي كان يؤطرها كل من(بورديو Pierre Bourdieu) و(بارك J. Berque) كل حسب توجهه (Chaulet , 2008 , p. 76) .

رغم هذه الوَمضات الواعدة والمتفائلة، إلا أنه يمكننا أن نرصد بعض العوائق التي اعترضت مسار العلوم الاجتماعية عامة: إن الأنثروبولوجيا و منذ الاستعمار بقيت متهمة حتى تَثبُتَ براءَتُها، فصار ذلك وصمة تطاردها مؤثرة على مصداقيتها سواء لدى المجتمع الرسمي أو المجتمع المدني. أما بخصوص علم الاجتماع فهو مشبوه، ولكي ينقذ وجوده فعليه أن يكون في خدمة الإستراتيجية التنموية المحددة سلفا و منخرطا في بوتقة الانعتاق من الاستعمار.. نعتقد أن العلوم الاجتماعية في وضعية كهذه، يصعب عليها أن تحقق علميتها التي لا قيام لها إلا بها. فالمخططات التنموية الموضوعة من قبل السلطات كانت محكومة بمحددات غير موضوعية تعتمد على الحس الثوري الإيديولوجي الأنثروبولوجي المفعم بالعاطفة و ليس لعلم الاجتماع و معه العلوم الاجتماعية الأخرى إلا أن تبرر هذا التوجه حتى لا تتهم. لم يستثنى من هذا التوصيف سوى العلوم الاقتصادية التي أمكنها - بطريقة أو بأخرى- أن تضمن لنفسها مكانة المرشد المقبول للعملية التنموية العامة في الجزائر (Lardjane, 2004, p.93). نحن نرى أن العقلانية كانت تقتضي بأن تكون التنمية و مخططاتُها موجهةً بفعل الأحكام الموضوعية المتوصل إليها عن طريق العلوم الاجتماعية ذاتها و بجميع فروعها. لكن يبدو أن سطوة و هيمنة الفعل اللاعقلاني كان لا يزال يفعل فعله في رفض الإذعان لسلطة تلك العلوم و نتائجها.

في الثمانينيات حدثت ظاهرتان أُعتبرتا عاملي شد إلى الوراء، لا بسببهما و إنما بسبب كيفية التعامل إزاءهما : الانفجار الديموغرافي والتعريب. فجأة وجدت الجامعة نفسها تستقبل وفودا كبيرة غير منتظرة مما يؤثر على نوعية الإعداد العلمي بالضرورة، ومنه إلى إدخال الإرباك في العلوم الاجتماعية عامة. تسببت هذه الوضعية في مشكلة أخرى تمثلت في تحييد المدرسين القدماء بفعل " عنف رمزي " بحيث لم يتمكن أغلب المكونين باللغة الفرنسة أن يتكيفوا مع الوضع الجديد الذي أحدثته عملية التعريب و الذي خضعت له جميع التخصصات في العلوم الاجتماعية . هجرت أغلب الكفاءات مجال التدريس إلى مراكز البحث أو قطاعات أخرى أو غادرت البلاد. زادت الصراعات المتصاعدة بين الإسلاميين واليساريين الطين بلة..(Lardjane, 2004, p. 97)

في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، لاحت آمال في الأفق قد صاحبت الانفتاح السياسي، ظُن أن العلوم الاجتماعية سوف تدخل به في عهد جديد، لكن سرعان ما حصلت الخيبة .. يضاف إلى ذلك خصوصيات مشكلات العالم العربي و الشك المتواصل في قدرة النظريات الغربية على مقاربة الوضعيات المحلية . في الوقت عينه تُطرح الشكوك بقوة حول مقدرة علم الاجتماع العربي على التبلور، أم أن الطرح العالمي لعلم الاجتماع و العلوم الاجتماعية هو الأنسب انطلاقا من واقعية التفاعلية العالمية (شوية، 2004، ص.49)؟

لعل أقصر عبارة تصف الأزمة التي وصلت إليها العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، هي عبارة عبد القادر لقجع حيث يجزم بـ: " ... أنه لا يتفق علماء الاجتماع في الجزائر إلا على عدد قليل جدا من الأفكار ... " (لقجع ، 2004، ص. 18). والأخطر من ذلك اليوم هو اشتداد الخلاف ليس حول مفاهيم علم الاجتماع و حسب كما هو سائد ومعروف، بل حول كيفية تدريسه و تقديمه للطلبة. والأخطر من ذلك كله، أن منشأ هذا الاختلاف ليس بحوثا علمية جادة و إنما سببه رؤى و مضاربات فكرية عقيمة مرتجلة لا تحكمها ضوابط أو مبررات و لا تكاد تتبين لها معالم.

إن العلوم الاجتماعية مطالبة اليوم أكثر من أي زمن مضى بأن تخرج من هذه الدوامة التي طالت عقودا ولا يكون الخروج ذاك إلا باستخدام العلوم تلك. يتحتم ذلك، لأن هذه العلوم تنتظرها عقبات جديدة : عجز الطرق الكلاسيكية في البحث الاجتماعي بسبب التسارع المتزايد، مسألة التمويلات في ظل الأزمة الاقتصادية، التوزيع المعرفي غير المتوازن بين جهات العالم ، ظهور آليات جديدة للتسيير قد تكون بديلا عنها (جرموني، 2010 ، ص. 142) .

3. العوائق الانثروبولوجية والمجتمعية في وجه التأسيس لعلوم اجتماعية في الجزائر

نريد تحت هذا العنوان، أن نثبت أن الباحثين و المهتمين بالشأن الاجتماعي و الأنثروبولوجي في الجزائر قد تضاربت نتائج دراساتهم حول التوصيف الحقيقي لطبيعة المجتمع الجزائري ذاته وحول الانقسامات الحاصلة فيه. فمن قائل بأنه حداثي إلى من قال أنه تقليدي، فقائلٌ بوجود المجتمعين معا في المجتمع الواحد، إلى مُصِرٍّ على أن الفرد الجزائري يعيش تناقض النمطين في الوقت عينه.. إن مجرد الاختلاف في تحديد الطبيعة الحقيقية و الواقعية للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى

التشضي الديني و الإثني الحادث داخله دون تفهم علمي حصيف، لكفيل بإعاقة مسيرة العلوم هذه و إدخال الإرباك في من منها يتولى ظواهره، ويحدد المناهج المناسبة لدراستها، ما يقوم حائلا أمام النهوض بعلوم اجتماعية قادرة على فهم الواقع والتخطيط للمستقبل. استعْراضًا لهذا الجدل بين المعنيين بالشأن الاجتماعي الجزائري، نقتصر على ثلة منهم باعتبارهم أنموذجا لنظرائهم الآخرين، لنعرج لاحقا وباقتضاب على الانقسامات الدينية والإثنية المؤثرة.

بالنسبة **لعبد القادر جغلول** مثلا فإن المجتمع الجزائري عنده يعيش بحسب نمط حداثي دون أن يكون هذا النمط استنساخا للحداثة الأوروبية الصِرفة، وإنما نمط يتقمص التحديث بخلفية أنثروبولوجية محلية. في بعض مقالات له، يعتقد جغلول أنه قد وضع يده على حداثة يعيشها المجتمع الجزائري تزاوج بين الحداثة بمفهومها الأوروبي وبين ألوان ثقافية محلية لا تتنكر كلية لما هو تقليدي بما في ذلك البعد الديني. لكن ما لم يتصد له - وكان له ألا يفعل - هو التساؤل حول: ما الذي يحدث في نقطة أو نقاط التماس بين ما هي عناصر ثقافية حديثة وما هي عناصر ثقافية تقليدية ودينية على وجه الخصوص؟ بتعبير آخر، كيف يتعاشر ويتجاور نمط حياة حديثة مع نمط حياة تقليدية دينية على الخصوص داخل البنية الثقافية للفرد الجزائري الواحد، وما الذي يحدث بالضبط داخل الشخصية الحاملة لعبء هذه الثنائية المرهقة سواء أكانت شخصية فردية أو اعتبارية أو جماعية ؟

ينحو **سليمان مظهر** إلى طرح معاكس تقريبا لما استقر عليه رأي عبد القادر جغلول. فيؤكد أن مظاهر التقليد لا تتطلب عناء لاكتشافها في الوسط الاجتماعي، إنها تفتك بكل محاولات التنمية، فهي عوامل شد إلى الوراء. بل إنه يرى أكثر من ذلك حيث يصرّح في كتابه: فشل الأنظمة السياسية في الجزائر (L'echec des systèmes politique en Algérie) بقوله: "البنية الاجتماعية التقليدية هي قرينة عجز الأفراد عن ضمان البقاء وتأمين المعاش". يستشعر الكاتب خطورة هذا المنحى على المجتمع والدولة، فيحذر من العواقب الوخيمة التي قد تنجر عن وضعية كهذه، فيصرح بأن التقليد يتحكم بمسيرة المجتمع بأكمله، ومواصلة التغاضي عن ذلك يكون بمثابة تأزيم للحاضر وصنع مستقبل مجهول. لكن ومع الشك في أن التقليد وحده هو من يقف وراء تعثر المشاريع التنموية ومنع القوى الاجتماعية من الاستجابة لحاجيات المجتمع، نحب أن نتساءل من جهتنا، كيف ولماذا يتمسك الفرد الجزائري بتلك العناصر الثقافية التقليدية رغم إغراءات الحداثة في جوانبها الواقعية والحضارية، وأي نظرية يمكن لها أن تفسِّر هذا التشبث المستميت ؟

من جانبه، يرى السوسيولوجي **جمال غريد** أن المجتمع الجزائري مفصوم إلى مجتمعين: مجتمع عروبي إسلامي يأبى التسليم في قناعات ثقافيةٍ موروثةٍ لغويةً ودينيةً بوجه خاص ترقى لديه إلى مصاف العقائد والفلسفات المفسرة للوجود، بحيث لو تنازل عنها فَقَدَ معنى الحياة والوجود معا، ومجتمع حداثي يتخذ الأمم الغربية نموذجا له، بحيث لا يرى أي أفق للخروج من ظلام التخلف إلا بالاحتذاء بالشعوب التي تخلت عن الحياة التقليدية وعانقت مفاهيم المعاصرة. يقول الكاتب أنهما مجتمعان مختلفان ينتميان إلى ثقافتين متناقضتين ومتواجهتين. كل مجتمع، بواسطة نخبته، يسعى جاهدا لإرساء هيمنته على كامل المجتمع. ما يميز هذا المسعى هو أن كل طرف يريد محو الآخر واستئصاله ليصل إلى درجة عدم اعتباره من الجماعة الوطنية. فالحداثيون يعودون بخصومهم إلى "القرون المظلمة" وإلى تاريخ لم يَقُمْ يوما، فهم بذلك ليسوا إلى شهودا على ذلك الماضي البعيد. بينما المعربون من جهتهم، يَرْجعون بمنافسيهم إلى جغرافية غير الجغرافية الجزائرية ويجتهدون في وصفهم بامتدادات لمجتمع غريب. يخلص الكاتب إلى القول بأن هذا الرفض المتبادل بين الطرفين تسكنه وتحركه راديكالية لا تضاهيها سوى راديكالية الإنسان البدائي الذي كان يريد سلخ الآخر من كل مكتسب إنساني ثم يرمي به ضمن فصيلة الحيوانات. بهذه المواقف يستحيل معه تصور أية إمكانية لحوار ما، على اعتبار أن كل جهة ترى بأن الوجود الشرعي يعود لها و لها وحدها..

ينهج **غريد** مقاربة تاريخية بغية تأكيد هذه الازدواجية مستهدفا وضع اليد على مصادرها وأسبابها، بحيث تتلخص لديه في الصدمة الثقافية الناتجة عن الحملة الفرنسية باعتبارها سببا أصليا، أما الأسباب الفرعية المباشرة الأخرى فترجع - حسبه - إلى الهجرة إلى فرنسا والتجنيد في الجيش الفرنسي. لاحظنا ونحن نتابع هذا التوصيف للمجتمع الجزائري، بأن الكاتب قد التزم بحجج قوية من الواقع ليدعم رأيه ويكون بالتالي مقنعا: (حمدان خوجة، فالأمير خالد، فبن جلول، وفرحات عباس: خط الحداثيين؛ الأمير عبد القادر، فابن باديس، فأعضاء جمعية العلماء: خط المعربين المحافظين). لكن الذي نتحفظ عليه هو ما يمكن أن يُفْهَمَ من هذا التقسيم الصارم (رغم إشارته إلى القاعدة الإبستيمولوجية الهامة: الواقع دائما أغنى من تعبيراته العلمية)، بحيث أن الفريقين يكتفيان ويلتزمان بالعناصر الثقافية التي يؤمنون بها دون غيرها وفي دوائر مغلقة. الذي لاحظناه من الواقع في هذا الشأن هو أن الأمور تجري على غير ما يبدو: فالمعربون المحافظون يستغلون من الحداثة كل ما يُقوي عقائدهم، في حين أن الحداثيين لا يتنكرون لكل ما له صلة بالتراث حتى لا يفقدوا موطئ قدم لدى جانب مهم من الجزائريين. إن الظاهر من هذه الانتقائية الجدلية ليس الوصول إلى إقرار تفاهمات

لبناء قواعد مشتركة من القيم يُرجع إليها عند الاختلاف، وإنما الهدف الحقيقي هو تقوية شوكة كل طرف في مواجهة الطرف الآخر. إذن فالجدار الفاصل بينهما ليس بالصلابة المتصورة، وإنما يتسم بالنفاذ والمرونة (Perméabilité et Fléxibilite) في إطار انتقائية ثقافية براغماتية مُؤَسِّسَة لجدلية متصاعدة قد تقوض كل أمل في التلاقي والحوار.

طائفة أخرى من الباحثين ومنهم نور الدين طوالبي ومصطفى الأشرف في كتابيهما على التوالي: الدين، الطقوس والتحولات، الجزائر أمة ومجتمع (Religion,Rites et Mutations. L'Algérie nation et société)، تتبنى أطروحة التناقض الوجداني (Ambivalence)، بحيث أن كل فرد جزائري يحمل هم وألم هذا التناقض. فالتمزق حاصل داخل نفسية الفرد بين انجذابه إلى قوة واقع الحداثة وراهنيتها وبريقها من جهة، وبين مهابة وثِقَل تراث ما زال يفعل فعلته في التأسيس للبنى البانية على حد تعبير **بيار بورديو** المتحكمة في الفعل والتصور (Mezouar, 2012, p.27).

إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للباحث أن يعرف أي الجانبين يُحَكَّم (الحداثي أم التقليدي) عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات ومواقف معينة ؟ أو ما طبيعة هذه المواقف التي تستدعي هذا الجانب أو ذاك ؟

من جهة أخرى وفي إطار مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، أُجريت دراسة بعنوان: "مستقبل الديمقراطية في الجزائر" جانب منها يعرج على ما سبق و أن ذكرناه توا مؤكدا ومثريا له. من جملة ما أثارته هذه الدراسة تحت فصل بعنوان: "البنية الثقافية والتحول الديمقراطي في الجزائر الحديثة"، ملاحظة الولاءات الثقافية (الدينية والإثنية) وكيف مزّقت الذات الجزائرية، فحولتها إلى ذوات تتعايش في تنافر وصراع. تلاحظ الدراسة أن هذه الذوات تتميز بعدد من الملامح الرئيسية أهمها: ميزة التمركز والتناقض. حيث ترى من منظور تاريخي أن أربع ذوات قامت وتقوم بدور خطير سواء بجمع أو تشتيت البناء السوسيوأنتروبولوجي، وهذه الذوات هي:"

- الذات الإسلامية التي تتخذ من الدين الإسلامي إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعاش.
- الذات المعربة التي تحمل شعار العربية لغة والعروبة امتدادا.
- الذات الأمازيغية التي تدعوا إلى الأصل التاريخي الأوحد للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية الراهنة.

- الذات المفرنسة التي أفرزتها الهيمنة الاستعمارية".

وتلاحظ الدراسة أن ظاهرة الولاءات الجزئية قد بلغت مرحلة خطيرة صارت معها تنذر بانفجار المجتمع وفشل مشروعه الديمقراطي، في الوقت الذي كان يفترض في هذا الغنى الثقافي أن يكون مصدر ثراء للمجتمع بجميع أطيافه. تؤكد الدراسة من خلال الشواهد الواقعية، أن هذه الولاءات قد أدت إلى تراكم أحقاد وإصدار أحكام متبادلة، تَعَدَّت مرحلة الأفكار المسبقة وأصبحت فعلا عنيفا يعوق إمكانية الدخول في علاقات تبادلية تأخذ بعين الاعتبار ثوابت الأمة وقيمها المشتركة. فكل ذات ترى نفسها البديل الأمثل والنموذج الأنجع لكل تطلعات المجتمع الجزائري.

ثم تذهب الدراسة مشيرة إلى التشرذم الذي حل بتلك الكيانات الجزئية ذاتها، سواء أكانت إثنية أم دينية. فالمعارضة الإسلامية انقسمت على نفسها إلى كيانات متعددة:"

- نزعة الجماعات الإسلامية الراديكالية سواء منها الفكرية أو السياسية أو العسكرية.
- نزعة الحركات الإسلامية المعتدلة بجناحيها المبدئي و الانتهازي.
- نزعة الإسلاميين المستقلين من مثقفين ومفكرين.
- نزعة الإسلاميين المؤيدين والمنظرين للسلطات الاستبدادية."

من جهتها تفككت الحركة البربرية إلى أربع نزعات:

- نزعة التعددية الثقافية التي تصر على حق الاعتراف الرسمي للأقلية بلغتها وثقافتها وتسخير الوسائل السمعية البصرية لنشر ذلك.
- نزعة الإحياء الأمازيغي العرقية التي ترى في العرب والمسلمين جنسا أجنبيا ولم يكونوا يوما فاتحين فمجال الفرونكوفونية أقرب وأنسب لهم.
- نزعة دَمَقرطة الحياة السياسية التي تعتبر مسألة اللغة والثقافة من شأن الحياة المجتمعية لا الدولة.
- نزعة شعبية إئتلافية تتوزع بين المعارضة والموالاة تضم عامة الناس من الوطنيين والإسلاميين، وهم حريصون على الارتباط بالمجال العربي الإسلامي وعلى استخدام الحروف العربية عند رسم الأمازيغية، ويعتبرون انتماءاتهم إلى قبائل الأمازيغ نوعا من الخصوصية الثقافية وليس بالضرورة عداء للعروبة فضلا عن الإسلام" (قيرة و آخرون، 2009، ص.203).

استعرضنا الأطروحات الأربعة باقتضاب، بالإضافة إلى التشرذم الديني والإثني لأجل هدفين: أولهما لنبين مدى تضارب آراء الباحثين حول تشخيص طبيعة الرابط الاجتماعي الذي يحكم النسيج الاجتماعي الجزائري. إن الصعوبة والاختلاف في وصف هذا المجتمع وفي تحديد الرابط المعتمد لديه عند أهل الاختصاص والذي بات يتراوح بين الأنتروبولوجي والسوسيلوجي، يؤشر بوضوح على وضعية غير مريحة للعلوم الاجتماعية ما يضاعف المسؤولية العلمية على أصحابها بسبب عدم تمحض هذا المجتمع لأي نمط محدد، مما يعطي الشرعية العلمية لأجل التساؤل عن الأسس التي عليها يتم اختيار التخصص عند دراسة أي موضوع اجتماعي من موضوعاته.

خاتمة

مما سبق نستنتج أن العلوم الاجتماعية في الجزائر تواجه ثلاثة ضروب من المشكلات الكبرى على الأقل و هي:

- عقبات ملازمة لها وأصيلة في طبيعتها، وهي مشاكل ذات طبيعة ابستمولوجية ومنهجية ونظرية مزمنة. فهذا الصنف من العلوم، من جهة، يبحث حثيثا على الصفة العلمية الدقيقة فلا يجدها إلا في تطبيق مناهج العلوم الطبيعية غالبا، ومن جهة أخرى يستميت مختصون في رفض أي منهج غريب عن هذا الصنف ذاته.

- من جهة ثانية، تواجه هذه العلوم - عندنا - مشاكل محلية ثقافية طارئة ذات طبيعة تقليدية من مثل وجوب خضوعها و تبريرها لتوجهات تنموية مبنية غالبا على قناعات وعواطف ذاتية، فكأنما يجب على العلوم ونتائجها أن تكون مروجة لأحكام سياسية وإديولوجية تسلطية أقرب ما تكون للتقليد والعتاقة منه إلى الحداثة و المعاصرة.

- من جهة ثالثة، تواجهها جملة من التحديات المجتمعية ذات الطابع الأنتروبولوجي الديني والإثني، بحيث يقر كثير من المهتمين أن المجتمع الجزائري لم يتمكن إلى حد الساعة من الانفصال عن النمط المعيشي والفكري التقليديين، أو كتلك المستجدة التي ذكرها التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية 2010 .

علاوة على ذلك لم يغفل كثير من المهتمين ظواهر اجتماعية و تربوية أخرى متعددة و متنوعة قد أشاروا إليها في بعض كتاباتهم من مثل: استقطاب التخصصات الاجتماعية لحاملي شهادة الباكالوريا الحاصلين عليها غالبا بمعدلات دنيا في سلم القبول مما تسبب في ارتفاع أعداد الطلبة المسجلين بها.. يُضاف إلى هذا هجران التعدد اللغوي وارتباط التكوين عامة بنيل الشهادات والحصول على وظائف.. كما تجدر الإشارة إلى المستويات المتدنية للبحوث النظرية والميدانية المقدمة ونفور المتعلمين من الانفتاح على اللغات العالمية التي تُعد ضرورات من أجل التخاطب مع الهيآت العلمية الدولية.

- نرى بأن أطروحة نور الدين طوالبي مع مصطفى الأشرف هي الأقرب ملامسة لتوصيف واقع المجتمع الجزائري، ذلك أن الاجتثاث الحضاري والتفكيك الاجتماعي والاقتصادي الذي مارسته الحملة الاستعمارية الاستطانية، قد أحدث صدمة نفسية لدى الفرد الجزائري منعته من الاستقرار على نظامه الثقافي ما قبل الاستعمار، وفي الوقت ذاته لم تمكنه من الاندماج تماما في السياق الحضاري الحديث. ينقل أبو القاسم سعد الله في كتابه: La monté du nationalise en Algérie عن الاشتراكي الفرنسي جون جوراس (J. Jaures)، وهو يتحدث عن شريحة الشباب الجزائري، قوله: إنهم جماعة من الأفراد هائمة بين الحضارتين: الإسلامية والأوربية.. إلى أن يقول: لقد و ضعنا الشباب الجزائري- في وقت واحد- أمام حضارتين: لقد زاغت أقدامهم عن ثقافتهم في الوقت الذي يواجهون فيه مصاعب في الالتحاق بثقافتنا!

- للحد من تفاقم هذه الوضعيات المقلقة، نوصي أن تُجرى دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية وفق آليات جديدة يكون من شأنها القدرة على الإحاطة بالمواضيع المطروقة من جميع الجوانب المكونة لخصائصها. من أهم تلك الآليات في رأينا:

- اللجوء إلى مقاربات متعددة التخصصات وصولا إلى مقاربات عابرة للتخصصات، علما بأن الظواهر الاجتماعية تتضافر في ظهورها أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وقانونية وثقافية.. ومقاربتها بتخصص واحد قد يشوه من حقيقتها. وعليه نرى أن هذا النوع من الظواهر يتميز بالتعقيد والتحول مما يستوجب تعاونا بين التخصصات ذات الصلة.

- اشتراط بعض المعايير التي ترفع من قيمة هذه العلوم مثل معدلات أعلى للولوج لمثل هذه التخصصات وإعادة النظر في أساليب التدريس وتكوين الأساتذة..، من شأن ذلك كله أن يساهم في إرساء تقاليد جديدة تنهض بهذه العلوم من كبوتها.

المراجع والمصادر:

1. Yves Alpe et al 2013, lexique de la sociologie, 4eme ed, Dalloz, Parie.
2. Gilles Ferréol et al, 2013, dictionnaire de sociologie, 4eme ed, Mehdi, Algerie.
3. Alain Beitone et al ,2004. sciences sociales ,4eme ed. , Dalloz, Parie.
4. Raymond Boudon et al, 2005, dictionnaire de sociologie, 2eme ed, Bussiere, Montreal.
5. علياء شكري ومحمد علي محمد 1972. قراءات معاصرة في علم الاجتماع: النظرية والمنهج، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (الكتاب التاسع)، د.ط، رقم الايداع: 1972/5629. مصر،
6. عبد القادر عرابي،2007. المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية. دار الفكر، دمشق
7. Emile Durkheim,1999. Les règles de la méthode sociologique, 10 eme ed. , ,Quadriage. France,
8. إميل دوركايم، 1988. قواعد المنهج، ترجمة: محمود قاسم و محمود بدوي، ، دار المعارف الجامعية. الإسكندرية.
9. Madeleine Grawitz, 2001. Méthodes des sciences sociales , 11emeed. , Dalloz.Paris.
10. Omar Larjane. 2004. Réflexions sur un état des lieux des sciences humaines et sociales en Algérie aujourd'hui, in Nouria Benghebrit-Remaoun, Mustapha Haddab(sous la direction), l'Algérie 50ans après, Etat des savoirs en sciences sociales et humaines 1954-2004, , ed. Crasc. Oran .
11. Claudine Chaulet, 2004. Anthropologie et/ou sociologie ? Retour en arrière sur nos pratiques, in Nouria Benghebrit-Remaoun, Mustapha Haddab (sous la direction), l'Algérie 50ans après, Etat des savoirs en sciences sociales et humaines 1954-2004, , ed. Crasc, Oran.
12. سيف الإسلام شوية،2004. السوسيولوجيا في المجتمعات العربية المعاصرة: بين الطروحات الغربية ومحاولات تشكيل خصوصيات فكرية و اجتماعية، عبد القادر لقجع (تنسيق و تقديم)، علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر.
13. عبد القادر لقجع، 2004. علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر.
14. رشيد جرموني. خريف 2011. التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية، لسنة2010، إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، لبنان، العدد 16،
15. Belakhdar Mezouar, ,juillet-décembre2012. Les sciences sociales en Algérie face au changement, Insaniyat,Oran. no 57-58.
16. إسماعيل قيرة و آخرون،2009. مستقبل الديمقراطية في الجزائر، الطبعة 03، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.